

"الشخصية المتعصبة ومشكلات التطرف واللاتسامح، مقارنة نفسية اجتماعية"

الأستاذ الدكتور المصطفى حدية

جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية - أبو ظبي

نشر بالمجلة المغربية لعلم النفس - بتاريخ 20-12-2024

rpmpsy.com

تمهيد

يشهد المجتمع العالمي اليوم تحولات عميقة في مختلف المجالات، نتيجة التقدم الهائل في البحث العلمي وما ترتب عنه من تطبيقات تكنولوجية هائلة، تؤكد معها الدور الكبير للعلم والتكنولوجيا في إنتاج ثروات الإنسانية وتعزيزها في مختلف مناحي الحياة المجتمعية. فالسمة المميزة للأزمة الحديثة هي أن البحث العلمي مؤتلف مع التكنولوجيا التجريبية أديا بلا شك إلى تنوع هائل في المنتجات، وإلى تغيرات هامة في كل من أساليب الإنتاج، والعادات الاستهلاكية، والقيم والمعايير والسلوكيات، الخ. كما أن فهم الإنسان للكون ولذاته و لعلاقاته برفاقه من بني البشر قد شهد دفعات من التقدم لم يسبق لها مثيل.

تحول مس في العمق نوعية وطبيعة القيم والقواعد التي كانت تشكل الخلفية المرجعية والنموذج المتوخى تحقيقه في مجال تربية وتنشئة الأطفال و الشباب. إن المسألة في الواقع أعمق من ذلك، بحيث صاحب هذا التحول و التغيير انقلاب و ثورة في المفاهيم، ترتبط في الصميم بمفهوم الإنسان في حد ذاته، بتربيته وإعداده لمجتمع المستقبل، لطبيعة العمل، للتواصل والإكراهات المتنوعة المصاحبة للعولمة الشاملة السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، الخ. مجتمعات جديدة في عصر العولمة تقوم بشكل أساسي على البحث العلمي و

التكنولوجيات المتجددة باستمرار إن عملية التفاعل الاجتماعي مهمة بشكل أساسي في تكوين هوية الفرد، نتيجة عملية التنشئة الاجتماعية التي يبني خلالها ويكون تفكير الفرد الاجتماعي كتمثلات حول الذات في تفاعلاتها وعلاقتها بالآخر والمحيط الاجتماعي. فاندماج الفرد في المجتمع ليس مجرد تعلم وتقبل للمعايير الاجتماعية بل هو استدخال لهذه الأخيرة كجزء من الشخصية وتعبير عن هويته النفسية الاجتماعية. فلتحقيق هذا الغرض، أكد الباحثون أن عمليات التفاعل الاجتماعي تتم عبر وسائط مختلفة ومتنوعة يمكن حصرها وتصنيفها في نوعين رئيسيين هما: أولاً، الوسائط اللفظية المتمثلة في أنواع الكلام وأشكاله وأنماطه المتعددة، وثانياً: الوسائط غير اللفظية وتشمل كل ما هو غير لفظي ويشكل مثيراً أو منبهاً لاستجابات سلوكية مختلفة، وتسهم في إحداث عملية التفاعل وتنشيطها، تختلف دلالات وقيمة هذه الوسائط بالنسبة لعمليات التفاعل الاجتماعي ونتائجها من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى ومن جماعة لجماعة وحتى من فرد لآخر في الجماعة الواحدة من خلال هذه التفاعلات بين الشباب والمجتمع والجماعات والمؤسسات المتضمنة له. نحن إذن في مجتمعات عرفت تعقداً في أنماط التفاعل الاجتماعي نجم عنه في حالات كثيرة التوتر في العلاقات بين الفرد والجماعة أو الجماعة والجماعة: وضع تمخضت عنه ظواهر خطيرة مست العيش في طمأنينة وسلام بالنسبة للأفراد والجماعات كانتشار القتل والميز العنصري نتيجة التعصب والعداء.

تبين عدة دراسات أن التعصب اتجاه مكتسب ومتعلم ولا توجد أية أدلة تؤكد ما يدل على وجود غريزي، فسيولوجي للتعصب، فالتعصب ليس فطرياً إذاً، بل ما يمكن التأكيد عليه هو وجود عند الفرد ما يمكن أن نسميه الاستعداد للتعصب، كل فرد مستعد حسب الظروف والمعطيات التربوية والتنشئة، أن يكتسب ويتعلم التعصب، ويكون كما سنرى شخصية متعصبة، حاقدة، مشحونة انفعالياً إزاء جماعة أو موضوع إما بالقبول وإما بالرفض، مما يجعله مهياً للعنف والعدوانية وممارسة الإقصاء والتطرف وبعيدا عن التسامح والسلم.

ما هو التعصب وكيف يتم رصده من قبل الباحثين في علم النفس الاجتماعي؟ وما هي خصوصيات الشخصية المتعصبة؟ وما هو دور التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية في بناء اتجاهات إيجابية إزاء الآخر في تعاطف وتعاون وحوار هادف إلى إرساء شروط و

مكونات ثقافة السلم و التسامح و العيش الآمن ونبذ التطرف و العدوان والعنصرية و التمييز بين الأفراد و الجماعات بشكل سلبي؟

تعريف التعصب:

يعتبر التعصب من الموضوعات الهامة في مجال علم النفس الاجتماعي بحكم ارتباطه الوثيق بموضوع الاتجاه Attitude و موضوع القيم بشكل عميق. فباكمان (Backman) يعرف التعصب على أنه " اتجاه أو موقف غير مبرر يكون فيه المرء مستعدا أو مهيبا لأنه يعتقد و يدرك و يشعر و يتصرف بطريقة مؤيدة أو مناهضة لجماعة معينة من الناس أو لفرد منها"

إن التعصب نوع من أنواع الاتجاهات يتضمن كباقي الاتجاهات جانبا معرفيا و آخر عاطفيا/انفعاليا و آخر يرتبط بالجانب الأدائي . غير أن الجانب العاطفي الانفعالي هو المهيمن على باقي الجوانب. فبتمثيله على خط متصل لقياسه نرصد قوة الجانب العاطفي/ الانفعالي حسب عدة مستويات، فهو يمتد بين منتهى التأييد و منتهى المعارضة أو المناهضة . فهذا يعني أن تعصب الفرد يمكن أن يكون مؤيدا بشدة أو بدرجة متوسطة، أو مناهضا بقوة أو بدرجة معقولة، و يشكل هذا الاعتقاد أساس عمليات قياس التعصب و تقويمه. (ص262).

يبدو هذا التعريف لباكمان مهما من الناحية المنهجية خلال عملية رصد قوة و شدة التعصب، وهي رؤية علمية موضوعية ودقيقة ترتبط بما هو مؤكد في عدة دراسات حول موضوع الاتجاهات و القيم. لكن من الزاوية الاجتماعية التي تعطي للبعد النفسي الاجتماعي التفاعلي حضورا كبيرا، يتم النظر إلى التعصب كظاهرة سلبية ، تقوم على المناهضة و العدوانية و عدم الاهتمام بالآخر جماعة كانت أو فردا، مما يعمق ثقافة اللا تسامح و اللا سلم. و لعل هذا ما نرصده في التعريف التالي لشريف و شريف (Sharif et Sharif)، حيث يعرف التعصب على أنه موقف معاد ضد الجماعات الخارجية و خاصة عندما لا يكون هناك تفاعل مباشر بين هذه الجماعات و بين الجماعة التي ينتمي إليها الفرد (المتعصب) ، أما كرتش و كرتشفيلد (Kretch et Crutchfield) فيعرفان التعصب بأنه تلك المعتقدات و الاتجاهات المتعلقة ببعض المساوي التي يوجهها فرد أو جماعة ضد أقلية عنصرية أو قومية.

فالتعصب هنا يتضمن العداة و السوء و هو بذلك كما يؤكد عدد من الباحثين يعتبر مشكلة حيوية في التفاعل الاجتماعي.

دور التنشئة الاجتماعية في تكوين التعصب:

فإذا كان الطفل يولد مزودا فقط بالاستعداد للتعصب، أي يولد دون تعصب، فإن الوسط الاجتماعي الأسري والمدرسي و المجتمعي العام، يوفر له الفرصة ليكتسب اتجاهات المجتمع و مواقفه الرائجة فيه. فمن خلال سيرورة و آليات إشباع حاجياته المتنوعة، سيكتسب تلك الاتجاهات و القيم التي تتضمن الميل للتعصب، اكتساب و تعلم التعصب لا شعوريا ، بحيث يعتبر ذلك أمرا عاديا لديه حينما يصبح شخصا راشد و متقدما في السن. فتصرف الطفل و سلوكه يتم دون وعي أو إدراك منه بأنه يتعصب أو يمارس التعصب، ودون مقدرة على تحديده أو تفسيره قبل سن الثانية عشرة، فالتعصب، إذن يعتبر نتيجة مباشرة لعملية التنشئة الاجتماعية ،حيث كما تؤكد ذلك عدة دراسات ، تتراكم القيم والمواقف اتجاه الأشياء و الأفعال والأفكار والأشخاص شيئا فشيئا، و تتفاعل فيما بينها لتشكل عند الطفل نسقا من الأفكار و الاتجاهات و المعتقدات، تعتبر خزانا و منطلقا للتعصب بمستوياته المختلفة و أشكاله المتنوعة.

أي دور للتربية الوالدية في تكوين شخصية فاعلة و متزنة و معاكسة لمظاهر التعصب؟

فالتربية الوالدية تعاني بالإضافة لما سبق ذكره مما هو سائد من عادات و تقاليد تنسب في غالب الأحيان خطأ إلى الدين و تمارس على شكل شعوذة و سحر و خرافات في مجال التربية الوالدية. مما يضر بالهدف المتوخى من كل تربية ترمي إلى بناء سليم و متكامل لشخصية الطفل. و يدعم هذه العادات السيئة في المجتمع ما تعاني منه شرائح اجتماعية واسعة من انتشار للجهل و الأمية و الفقر و غياب الوعي السياسي و الثقافي الضروري لتحقيق نهضة ملائمة في جميع المجالات الاجتماعية و بالأخص في المجال التربوي مما ينتج عنه حسب عدة دراسات في هذا السياق شخصية لا عقلانية، شخصية عدوانية، شخصية تؤمن

بالخرافات وشخصية مهزومة، خائفة، حائرة، تحس بالضعف وتميل إلى التواكل وقلة العمل، يغلب على ردود فعلها الانفعال والتوتر.

مما لا شك فيه أن واقع التربية الوالدية معقد تتشابك فيه عدة عوامل سلبية زادت من قناتمه وتخلفه مما يتطلب إعداد إستراتيجية شاملة وفعالة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة أولاً على مستوى نوعية التربية الوالدية المستهدفة وثانياً من حيث نوع شخصية الإنسان الذي ترمي هذه التربية إلى إعداده وتكوينه. خصوصاً والبحوث الحديثة في موضوع التطور السيكولوجي – الاجتماعي للطفل أبرزت الأهمية الأساسية للسنوات الأولى في تكوين الفرد، إذ على الوالدين ألا يكتفيا بنقل ما يعرفانه لأبنائهما فحسب، بل عليهما أيضاً أن يكسبانهم قدرات على التكيف لمجتمع سيكون غير مجتمعهما.

اعتباراً لهذه المعطيات العلمية واستشراكاً للمستقبل فيما يخص التربية الوالدية فإن تجاوز هذا الواقع الصعب يتطلب العناية والاهتمام من قبل القائمين على الطفولة بتوعية الأسرة وبالأخص الوالدين بمدى ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهما وبأن ممارساتهما التربوية وأساليبهما المعتمدة أبعاداً خطيرة وجذوراً متشعبة ترتبط كلها بحياة الإنسان ومستقبله. إن التربية الوالدية السليمة التي ينبغي أن تسود عند غالبية الأسر في مجتمعنا من أجل بناء مستقبل واعد هي تلك التربية التي تقوم على ما جاءت به المستجدات العلمية في مجال العلوم النفسية والطبية والتربوية والقانونية مع الاستفادة من الأدوات والوسائل المعرفية الحديثة والمعلوماتية كالتلفزة والحاسوب والانترنت الخ. تدعيماً لدور الوالدين في تربيتهما لجيل المستقبل. وبناء على هذا يلزم:

- نشر الوعي بين الوالدين بممارسة تربية واضحة الأساليب والأهداف.
- توفير الوعي بين الوالدين بمبادئ ومطالب وحاجات النمو كما هي محددة علمياً.
- توفير وتدعيم خطة تربوية سهلة التنفيذ في إطار برامج محددة اتجاه الوالدين.
- الدعوة إلى تربية والدية شمولية في نظرتها للطفل منفتحة على المستجدات العلمية الملائمة. بالإضافة إلى أن نجاح التربية الوالدية تحكمه عملية تحسين الوضع العام لشرائح

عريضة من الأسر وذلك بالرفع من المستوى الاقتصادي بالقضاء ما أمكن على الفقر والبطالة.

- الاهتمام بالمستوى الثقافي بالقضاء على الأمية والجهل.

- تقوية المستوى الاجتماعي بتنمية العلاقات الأسرية البناءة وتحسين جودة محيطها.

- الاهتمام بالمستوى النفسي وذلك بتنمية الاتجاهات والقيم الإيجابية والاتساق الأسري بين الزوجين. من المعلوم أن التربية الوالدية المستهدفة في هذه الدراسة تقوم عمليا في ممارساتها ومنطلقاتها لتحقيق غاياتها وأهدافها على الاهتمام بال العناية بالطفولة ورعايتها من خلال أسس ومقومات الرعاية الملائمة والسليمة للطفولة من جهة، ومن خلال الاهتمام بحاجات الطفولة ومطالب نموها حسب مراحل النمو

ان الشباب هم أداة وهدف في الوقت نفسه باعتبارهم الفئة القادرة على البناء والتطوير في المجتمع، ويجب أن تجد هذه الفئة من المجتمعات من يستثمر قوتها ويهتم بها ويوجهها في ظل التغيرات المجتمعية التي يفرضها التطور، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار وضع السياسات والخطط لجعل الشباب مشاركين وفاعلين في النمو والتقدم بما يتوافق مع متطلبات الحياة العصرية.

وأشارت إلى أهمية تنمية التفكير الواقعي واتخاذ القرار والمشاركة في التغيير والتعبير لدى الشباب، وإفساح المجال للإبداع والابتكار لديهم بهدف مواكبة المستجدات والتكيف الإيجابي معها، من خلال تنمية الروح الجماعية والانفتاح على الثقافات الأخرى بعيدا عن التعصب والكرهية.

إن العلوم الإنسانية اليوم النفسية والاجتماعية قد أعطت نظريات استفاد منها المربون وعلى ضوءها بنوا برامج تربوية فعالة وهادفة، يلزم نشرها والاستفادة منها من الناحية النفسية والمعرفية وذلك لرفع التحدي ومواجهة مشاكل الجهل والتخلف في هذا الباب وما يرتبط بهما من تعصب وعداء ولا تسامح، وتزويد الوالدين بالوسائل المعرفية اللازمة لتربية سليمة وصالحة للعصر ومتطلباته في عصر تسود فيه التحديات من كل جانب، فيترتب على

ذلك نشر الأساليب الملائمة للتربية الوالدية وتجنب الاعتماد على تلك الأساليب الخاطئة التي تمت الإشارة إليها كأسلوب التآرجح بين التسلط والتساهل وأسلوب التشدد والحماية المفرطة وأسلوب التذبذب في المواقف المختلفة.

أهداف التربية الأسرية الوالدية:

المؤكد أن التربية كي تحقق غاياتها وتضطلع برسالتها لابد لها من أن تكون لها أهدافها العامة وأهدافها الخاصة بكل مجتمع، تقوم على مبادئ وأسس أهمها تكوين طفل متزن قادر على مواجهة تحديات المجتمع الجديد ، مجتمع المعرفة المعولم بعقلانية وشخصية منفتحة ومتسامحة ومتعاونة.

- تهدف التربية الوالدية إلى تنشئة الطفل تنشئة ملائمة تكسبه شخصية سوية يشعر من خلالها بأنه سعيد وناجح في حياته ويعيش في أمن وطمأنينة.

- تهدف التربية الوالدية إلى المحافظة على الحياة، وتعلم المشي وتعلم استخدام العضلات الصغيرة وتعلم ضبط الإخراج وعاداته، وتعلم الفروق بين الجنسين، وتعلم المهارات الجسمية الحركية اللازمة للألعاب وألوان النشاط العادية، وتحقيق التوازن الفيسيولوجي. كل هذا في شروط نفسية واجتماعية ملائمة وفق النمو وحاجاته المرحلية.

- تهدف التربية الوالدية إلى تعلم المهارات العقلية المعرفية اللازمة لشؤون الحياة اليومية، وتعلم الطرق الواقعية للتحكم في البيئة، وتعلم قواعد الأمن والسلامة.

- تهدف التربية الوالدية إلى تعلم ما ينبغي توقعه من الآخرين وخاصة الوالدين والرفاق، وتعلم التفاعل الاجتماعي مع رفاق السن وتكوين الصداقات والاتصال بالآخرين والتوافق الاجتماعي وتكوين الضمير وتعلم التمييز بين الصواب والخطأ والخير والشر. ومعايير الأخلاق والقيم، والتوحد مع أفراد نفس الجنس وتعلم الدور الجنسي في الحياة وتكوين اتجاهات سليمة نحو الجماعات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية، وتكوين المفاهيم والمدرجات الخاصة بالحياة اليومية، وتعلم المشاركة في المسؤولية وتعلم ممارسة الاستقلال الشخصي، وتكوين مفاهيم بسيطة عن الواقع الاجتماعي، ونمو مفهوم الذات واكتساب اتجاه نحو الذات والشعور بالثقة في الذات وفي الآخرين.

- تهدف التربية الوالدية إلى تحقيق الأمن الانفعالي، وتعلم الارتباط الانفعالي بالوالدين والإخوة والآخرين، وتعلم ضبط الانفعالات وضبط النفس. كل هذا لينمو الطفل ويكون شخصية متوازنة ومنفتحة وصالحة لنفسها ولمجتمعها بعيدا عن التعصب والانغلاق.

وبطبيعة الحال، تعتبر التربية المدرسية امتدادا للتربية الوالدية في جملة من الأهداف التي ذكرناها. فالوالدان يشكلان عادة نموذجين سلوكيين واضحين، يعمل الطفل على ملاحظتهما ومحاولة تقليدهما. وقد دلت نتائج الدراسات التي تناولت التعلم الاجتماعي، أثر الملاحظة والتقليد في اكتساب أنماط سلوكية جديدة. كما يتجسد أثر سلوك الوالدين في سلوك طفلها على نحو واضح من خلال عملية التقمص التي يخضع لها الطفل حوالي السنة الخامسة من عمره، حيث يسلك طبقا لتصور يكونه عن ذاته، ويعتقد أنه يمتلك خصائص الأب والأم ذاتها وأنه يشترك معها في هذه الخصائص على أقل تقدير.

إن المجال النفسي في كل أبعاده مجال أساسي في التربية الوالدية، فإهماله يفقد ها كل معنى ودلالة لأنها تكون بذلك قد أهملت أساسا ومنطلقا مهما من شخصية الطفل، والطفل في حياته يعمل ككل متكامل متناسق، واعتلال أي جانب فيه يؤثر على بقية الجوانب الأخرى وتؤثر في تكيفه وعلاقاته مع البيئة والآخرين. فالشخصية السوية أو المتواكفة أو السلبية أو المنطوية أو القلقة أو الاندفاعية أو البائسة أو العدوانية أو المتعصبة لا تأتي من فراغ، ولكن تستمد جذورها من أساليب التربية الوالدية فيما يخص المجال النفسي والانفعالي والعقلي والذهني، التي خضع لها الطفل في تربيته.

فالتربية الوالدية التي تقوم في ممارستها التربوية على مرجعية سيكولوجية واضحة خاصة بالطفل وبمراحل نموه وتطوره الانفعالي والنفسي والعاطفي، تبين أنها ستكفل عموما بإشباع حاجات الطفل النفسية والانفعالية من مشاعر حب وحنان وعطف وأمن واهتمام وشعور بالثقة والاطمئنان والاستقلال الذاتي... الخ إشباع مبني على الاعتدال والتوسط دون إفراط أو تفريط، إشباع مبني على قدر معقول من إبراز تلك المشاعر والأحاسيس دون التقليل من أهميتها في نمو الطفل نموا سويا.

فالمبالغة فيها يؤدي كما أكدت على ذلك عدة دراسات إلى تكوين شخصية متواكلة ضعيفة وعاجزة، تشعر بالنقص والدونية، كما أن المبالغة فيها قد تنجم عنها كذلك شخصية متعصبة عدوانية، تتبنى العدوان كسلوك من أجل إثبات الذات.

أي دور للتربية المدرسية في تكوين شخصية فاعلة ومتزنة ومعاكسة لمظاهر التعصب؟

تواجه المدرسة اليوم تحديات جديدة تقتضي إعادة النظر في مفهوم التلميذ و الطالب و الأستاذ ، إن المتعلم – تلميذا أو طالبا – يتطلب الوضع الحالي مساعدته على تفتيق قدراته من خلال تنمية مهارات التفكير التحليلي لديه، وغرس روح المبادرة الفعالة و المبدعة، انطلاقا من رؤية تربوية تجعل من التلميذ و الطالب محور العملية التكوينية بعيدا عن كل مصادرة لفاعليته و نشاطه و بعيدا كذلك عن اعتباره مجرد مستقبل و منفصل لاسيما و أن العلوم النفسية و المعرفية بما حققته من تقدم و اكتشافات على مستوى الدماغ أتاحت الفرصة لتغيير النظرة للطفل و إعادة التفكير و التعامل مع سيكولوجيا الطفل المعتمدة على الإرث السيكولوجي لبياجيه و ما تستنتجه من سيكوبيداغوجيا خاصة، فالطفل تؤكد الدراسات الحديثة لا يولد "صفحة بيضاء" كما هو سائد في المنظور البيداغوجي التقليدي، بل يولد مزودا باستعدادات و إمكانيات، بل و قدرات تمكنه من التفاعل و الفعالية الذهنية في عملية التعلم.

بناء عليه، أصبحت التربية و التعليم مشروعا لتنمية هذه القدرات و الاستعدادات مع القطع مع البيداغوجيات التقليدية المرتكزة على نقل المعلومات و حشو ذهن الطفل بما هو جاهز من المعلومات تحت سلطة المعلم. في عالم سريع التغير، تتحكم فيه تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات، و تتعقد فيه المشكلات في مختلف جوانب الحياة، يواجه المربون مشكلات غير مسبوقه تتعلق بكيفية إعداد أطفال اليوم لمواجهة تحديات عالم الغد، ما الذي يجب أن يتعلموه، وكيف يتعلمون حتى يكونوا قادرين على التعامل مع المستقبل؟.

زاد اهتمام المربين إلى تعليم التفكير أو ما نسميه مهارات التفكير، لأن عصر التغيرات المتسارعة يفرض على المربين التعامل مع التربية والتعليم كعملية لا يحدها زمان أو مكان وتستمر مع الإنسان كحاجة وضرورة لتسهيل تكيفه مع المستجدات في بيئته، من هنا تكتسب الأسئلة حول كيف يفكر الطالب وكيف يتعلم أهمية خاصة لأن لها مدلولات مستقبلية في غاية الأهمية.

إن التكيف مع المستجدات يستدعي تعلم مهارات جديدة واستخدام المعرفة في مواقف جديدة، والحاجة إلى التفكير في البحث عن مصادر المعلومة واختيار اللازم والأنسب منها للموقف واستخدام هذه المعلومات في معالجة المشكلات على أفضل وجه ممكن.

إن تعليم التفكير (أو مهارات التفكير) يكتسي اليوم أهمية بالغة نظرا لهيمنة إكراهات عصر المعلومات والحضور الفعال لمجتمعات المعرفة وما تفرزه من فروق بين الأفراد والمجتمعات، وإن البرهان اليوم أصبح معقودا على نوعية الشخصية التي يعدها المجتمع من خلال مؤسساته التنشئية كالأسرة والمدرسة على وجه الخصوص، وما تزود الشخص به من مهارات لمواجهة تحديات عصر المعرفة والمعلومات، مهارات التفكير الجيد، على أن يصبح قادرا على المساهمة في بناء نهضة مجتمعه غير آبه بالتعصب وما يترتب عنه من مخاطر ضارة بالسلم والعيش في أمان. فالشخصية المتعصبة تعتبر إذا نتاجا لنوعية التربية والتنشئة الاجتماعية السائدة في الوسط الاجتماعي الأسري و المدرسي ، فما هي خصائص و سمات الشخصية المتعصبة؟

خصائص الشخصية المتعصبة:

إن الشخصية المتعصبة تتصف بعدم تسامحها و ميلها القوي إلى المحافظة و التسلط ، و تستحسن استخدام العنف و تفضل الانضمام إلى الجماعات المتطرفة كالأحزاب و الحركات المؤمنة بهذه الموضوعات. كما تؤكد عدة دراسات أن الشخص المتعصب يعرف بصلابة الرأي و العناد وجمود الفكر و عدم الانفتاح و عدم المرونة، كما يهتم بالمكانة الاجتماعية و القوة، و يميل إلى العدوان و القلق، و يسقط كل ذلك ضد الجماعات أو الأشياء أو الأفكار

التي يتعصب ضدها. إن الشخصية المتعصبة تتصف عموماً بالميل للتسلط و التثبث بالرأي بعيداً عن الإيمان بالديمقراطية والمساواة. فهذه الصفات و الخصائص المتعلقة بالشخصية المتعصبة ترتبط في واقع الأمر بالحاجات الشخصية للمتعصب، حاجات ذات أبعاد اجتماعية كالحاجة إلى تحقيق مكانة متفوقة، والحاجة للتمايز و الاستقلالية الخ وكلها حاجات متعلمة و مكتسبة.

التعصب العنصري:

إن التعصب بصفاته تلك ، الصفات السلبية المرتبطة بالعداء و الكراهية، يعتبر شكلاً من أشكال العداء بين الجماعات و الأفراد ، و يعتبر في هذا السياق التعصب العنصري أحد الأشكال السائدة اليوم في المجتمعات الحديثة ولاسيما في المجتمعات المتقدمة، مما يجعل من التعصب مبرراً لا شعورياً للتسلط و الكراهية إزاء المجتمعات الفقيرة باسم التفوق الحضاري، الاقتصادي، السياسي و العلمي. فمع التعصب العنصري تنتشر قيم الحقد و الكراهية و التمييز العنصري مما يحرم الإنسان من القيم النبيلة المرتبطة بالعيش في سلام و أمن وطمأنينة و تسامح، بعيداً عن ثقافة السلم و التسامح و التعاون. فما أحوجنا إلى التأكيد على أهمية السلم في هذه الحقبة، التي تتميز بوضع عالمي غير مسبوق يشهده العالم عموماً، و العالم الإسلامي خصوصاً، و العربي بشكل أخص. فالوضع لم ينفك يتفاقم، بل اشتد أوار النزاعات و استفحلت الخصومات، و صار القتل و القتال عملة و سلعة رائجة، فلا تسمع إلا مذبحه هنا، و مجزرة هناك ، و انفجار في الشرق و آخر في الغرب تذهب ضحيته الأرواح البريئة التي لم تجن جنائية و لم ترتكب إذائية، و تحقق معنى النبوءة: " لا يدري القاتل فيم قتل، و لا المقتول فيم قتل".

فلا تزال الساحة تمور بالفتن، و لا تكاد تمر فترة دون أن يصدر قانون أو يتخذ إجراء ضد المسلمين أشخاصاً حقيقيين أو اعتباريين، و دون أن نسمع بتصريحات تؤجج نيران العنصرية الدينية... (ص32).

فالتعصب أرضية خصبة لإفراز التطرف و الحقد و الكراهية إن لم يتم توجيهه توجيهها عقلانياً يتوخى المودة و التسامح و التعاطف و الحوار البناء بين الجماعات و الأفراد.

فالتعصب العنصري يعتبر مرضا من الأمراض الاجتماعية السياسية والاقتصادية التي تعاني منها بعض المجتمعات الحديثة. إنه مرض الكراهية الذي يظهر عند جماعة أو فرد، بفعل اللون أو العنصر كما هو الشأن مثلا في بعض البلدان الغربية والعربية و الشرق أوسطية.

و قد يتخذ هذا التعصب العنصري مع الأسف طابعا "شرعيا" في أعين المواطنين و بعض السياسيين في تلك البلدان، على اعتبار أن المتعصب يغار على بلده و يدافع على امتيازاته و حقوقه ، إنه اتجاه مذموم بطبيعة الحال ، بفعل ما يخلقه من انفصام و عدم تواصل و تقارب بين الجماعات المختلفة و الثقافات المتنوعة. تزداد الهوة بين الجماعات المتعصبة في غياب التفاعل و التواصل بينها من ناحية ، و في زيادة التواصل و التفاعل بين أفراد الفئة الواحدة، مما يزيد تماسك كل جماعة على حدة، ويزيد من التزام كل طرف بمواقفه المتعصبة ضد الطرف الآخر..

تعزيز ثقافة السلم ضد ثقافة التعصب:

يلاحظ في عالمنا الإسلامي انتشار فكر التطرف أو التطرف الفكري و العنف الناتج عن التعصب السلبي للأفكار الدينية. فعوض الأخذ بمقاصد الفكر المنفتح الداعي للمحبة و المودة و التعاطف، ينغلق الفرد أو الجماعة و بالأخص الشباب منهم في معتقدات ضيقة و آراء ساذجة تدل على الفراغ الفكري و الضحالة الثقافية. فالشباب مع الأسف يقع بسهولة في شباك الجماعات المتعصبة و المتطرفة و بالأخص تلك الجماعات الدينية المتزمتة و المتطرفة ذات الأجندات الغير الإسلامية. إن هذا الوضع يستدعي إيلاء الشباب العناية اللازمة بالإعداد الفكري و الثقافي المتين ، من خلال تقديم خطاب إسلامي وسطي معتدل و حديث يركز على التدين بالقيم الإنسانية الرائعة للدين الإسلامي في بلداننا، و التحلي بالأخلاق الكريمة التي يدعو إليها و المثل النبيلة التي يحث عليها، و من هذه القيم، قيمة العمل و خدمة الإنسان و تحقيق التكافل بين بني البشر.

فظاهرة التعصب المرتبطة والمولدة للإرهاب ترتبط بثقافة الكراهية ضد الآخر، بكل ما يحمله مفهوم اللانسانى واللاحضاري، الذي يحتكر الحق و الصواب، و ينصب نفسه حكما

وقاضيا على سلوك الآخرين، و يعتبر كل مخالف له خطرا وشرا لا بد من التخلص منه، بل يجب محاربتة و إقصاؤه.

النظريات المفسرة للتعصب:

إن التعصب كاتجاه يتعلمه الفرد من خلال وسطه الاجتماعي عبر آليات التنشئة الاجتماعية المختلفة المصادر كما سبق الذكر، كان و لا يزال موضوع دراسات و نظريات سلطت الضوء على مكوناته و تركيبته، نظريات مختلفة تبعا لاختلاف منطلقات ومرجعيات و تخصصات هؤلاء الباحثين، فهناك نظرية التحليل النفسي التي أكدت على ما سمي نظرية الإحباط، و النظرية البيئية التي تؤكد على أن التمييز العنصري الناجم عن التعصب يخلق ظروفًا اجتماعية و خصائص فردية تدعم اتجاهات التعصب و تعززها، النظرية الحضارية الاجتماعية التي ترى أن التعصب كاتجاه مكتسب ينمو مع نمو الفرد في حضارة ينتشر فيها التعصب سواء أكان تعصبا دينيا أم طبقيا أم عنصريا الخ. و هناك كذلك ما نسميه بنظرية الاستغلال أو نظرية تبادل المنافع لتفسير التعصب كما سنرى.

أ. نظرية الإحباط:

تؤكد هذه النظرية المعتمدة مرجعيا على التحليل النفسي، أن للتعصب وظيفة نفسية خاصة، تتمثل في التنفيس عما يتفاعل في النفس من توتر و كراهية وإحباط مكبوت، وذلك عن طريق الإزاحة و الإبدال دفاعا عن الذات و عمن تحب . و تختلف دوافعه و أسبابه من جماعة إلى جماعة ومن بيئة إلى بيئة أخرى. فقد يكون التعصب ناتجا من إسقاط نقائص الفرد و مشاعر الذنب لديه على الآخرين الذين يعتبرون كبش فداء أو ضحايا و من ثم يعتبر نمطا من أنماط الحيل الدفاعية اللاشعورية. و تؤكد نظرية الإحباط ، أن الإحباط يسبب العدوان ، فلعجز المحبط عن توجيه عدوانه نحو المصدر الحقيقي لإحباطه، وقد لا يعرف هذا المصدر نراه يعمد إلى إزاحة هذا العدوان و إسقاطه على جماعة أخرى و يرى بعض الباحثين في التعصب نمطا من النرجسية أو حب الذات.

إن التعصب القائم على الإحباط قد يتخذ مظهر العدوان المادي أو العدا الكلامي المتمثل في الإشاعات والسخرية و التهكم.

ب. النظرية البيئية

ارتبط مضمون هذه النظرية بما هو سائد من علاقات في بعض البلدان التي عمدت إلى التفرقة لمدة طويلة بين السكان الملونين أو المختلفين ثقافيا (كالسود و البيض مثلا).

فبناء على هذه النظرية كما يؤكد كرتش و كرتشفيلد، أن التميز العنصري الناجم عن التعصب يخلق ظروفا اجتماعية و خصائص فردية تدعم اتجاهات التعصب و تعززها. ومع مرور الوقت يكتسب تعصب جماعة معينة ضد جماعة أخرى صفة معيارية اجتماعية في المجتمع الذي تسود فيه هذه المشاعر. فنمط الحياة الاجتماعية في هذه الحالة يكرس العدا و التفرقة و التعصب المتبادل، الذي يؤدي إلى مزيد من التباعد بين الجماعات و إلى مزيد من الشعور السلبي فيما بينهم. (ص 274).

إن هذا الوضع الاجتماعي العصبي، يفرض عملا تربويا جادا تساهم فيه مختلف الأطراف و المؤسسات للتخفيف من حدة التعصب بهدف العيش المشترك في أمن و سلام و تسامح.

ج. النظرية الحضارية الاجتماعية

تنطلق هذه النظرية من اتجاهات التعصب وعمليات توجيهها، من الأمور المكتسبة و المتعلمة، فالتعصب يكتسبه الطفل و ينمو معه في حضارة و ثقافة تدعم و تنشر التعصب بمختلف أشكاله سواء كان دينيا أو اقتصاديا أو سياسيا الخ.

إن الطفل بفعل تفاعله مع مكونات مجتمعه يتشرب أفكار و اتجاهات الوسط الحضاري الذي ينمو فيه و ينتشره و يصبح جزءا من نفسيته، و يعتمد بالتالي في ردود فعله إزاء الآخرين. إن سلوك الفرد أو الجماعة التي تعيش في مثل هذا المناخ الثقافي و الحضاري، يعتبر سلوكا معبرا عن حالات نفسية اجتماعية يسود فيها الشعور المغلوط بالتفوق و التميز إزاء الآخرين، فردا كان أم جماعة. إنه كما سبقت الإشارة إلى ذلك مرض من الأمراض

الاجتماعية التي يجب تعديلها و تغييرها للعيش الأمن في سلم و تسامح بعيدا عن الكراهية و البغضاء.

د. نظرية الاستغلال أو نظرية تبادل المنافع

تؤكد المعطيات حول هذه النظرية أنها تقوم على مجموعة من الافتراضات الخاصة بالفائدة المتوخاة من التفاعل مع جماعة أخرى. مثلا، هناك جماعتان معينتان تعتقد كل جماعة منهما أن مصلحتها ترتبط ارتباطا عكسيا بمصلحة الجماعة الأخرى و تقتصر عليها دون غيرها. ففي هذه الحالة سيعمد أفراد كل من الجماعتين إلى حماية مصالحهم و ضمانها و زيادة فرص تحقيقها ضد مصلحة و مكاسب الفئة الأخرى.

و هنا سنتبري كل فئة مسلحة بكل الوسائل للتقليل من أهمية الفئة الأخرى بهدف تحقيق مصالحها. و بالتالي سيكون هذا التعصب حادا مما ستعمل كل فئة أو جماعة على استغلال قوتها لتحقيق مصالحها على حساب الأخرى.

تلك باختصار أهم العناصر المكونة للنظريات المفسرة للتعصب، و بنيات الشخصية المتعصبة. يتضح منه أن التعصب كاتجاه نفسي اجتماعي تتداخل في تكوينه و تركيبه عدة عوامل مختلفة، تدل على تعقده و تشابك محدداته. فهناك الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية الحضارية و البيئية و السياسية الخ، مما يتطلب من الباحثين و الدارسين الانكباب على تفكيك مكوناته بهدف تعديله و تغييره للأحسن، للعيش المتسامح في سلم و أمان.

كيف السبيل إلى التخفيف من التعصب؟

اعتبارا للآثار السلبية التي تنجم عن الاتجاهات التعصبية و ما يرتبط بها من تكوين شخصيات مبنية على التعصب، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات يستدعي الموقف الرزين العمل على مقاومة التعصب أو التخفيف من حدته. من جملة هذه الوسائل العمل على تنمية البعد الثقافي لأهميته في تنمية الوعي و تقادي الوقوع في اكتساب ثقافة التعصب.

من أجل تنمية ثقافية إيجابية تحمي من التعصب السلبي:

إن التنمية عملية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل سياسية و اجتماعية و ثقافية و طبيعية إلخ . ولقد تبين أن كل تنمية مجتمعية اعتمدت العامل الاقتصادي فقط كأساس لتحقيقها، باءت بالفشل، و ذلك لكونها أهملت الإنسان و لم تأخذ بعين الاعتبار ثقافته أي طريقة تفكيره و عاداته و قيمه و طموحاته و تطلعاته التي تحرك سلوكه في أي مجال من المجالات، فالتنمية عملية شمولية إن أهمل احد روافدها، يكون مآلها لا محالة الإجهاض و الفشل. فلا غرابة إذن إذا وجدنا منظمة الأمم المتحدة و منظمة اليونسكو تخصص عقدا للتنمية الثقافية (1988-1997) تحت فيه الدول على بذل الجهود الكافية لاعتبار الثقافة بعدا أساسيا من أبعاد التنمية، وذلك من خلال اتخاذها للقضايا التالية برنامجا للعمل:

مراعاة البعد الثقافي للتنمية، تأكيد الهويات الثقافية و إغناؤها، تعزيز و توسيع المشاركة في الحياة الثقافية، و توجيه الحوار بين الثقافات نحو أشكال جديدة من التضامن. و يعتبر هذا المنظور جديدا، بحيث لم يسبق أن اعتبرت الثقافة بشكل شمولي و عميق في إطار جدلية الخصوصي و العالمي كما طرحتها هذه المنظمات. تكتسي الثقافة إذن أهمية بالغة في بنية المجتمع و تطوره حيث أصبحت عملية فعلية للتنمية تتطلب التخطيط الدقيق تبعا لمعطيات الزمان و المكان و المقومات و المستلزمات و الشرائح الاجتماعية و العمرية المستهدفة، ولم تعد مقتصرة على نخبة متميزة، بل أصبحت تتطلب المشاركة العامة لكل الفئات الاجتماعية .

فتبعا لهذا المنظور الشمولي للثقافة كعملية و بعد من أبعاد التنمية المجتمعية، و لتحقيق إجرائيا و عمليا في إطار السياسة العامة للبلاد، نقتراح مجموعة من الخطوات الأساسية نحصرها في محورين أساسيين،

المحور الأول : وسائل و مستلزمات التنمية الثقافية.

المحور الثاني : شروط و مقتضيات ممارسة التنمية الثقافية.

إن الحديث عن الوسائل و المستلزمات الضرورية لكل تنمية ثقافية يتطلب منا أولا و قبل كل شيء حصر و تقييم الوضعية الراهنة من حيث عدد المؤسسات المخصصة للثقافة، و ما تحتوي عليه من تجهيزات كالكتاب و الأدوات المختلفة و المرافق الخاصة بالأنشطة الثقافية، و عدد المسارح و المعارض إلخ، هذا دون إغفال تقييم أنظمة التسيير و العمل التي تخضع لها، مع العمل على إبراز النقائص و العوائق التي تحول دون اشتغالها بشكل مرض كما يجب — ثانيا — وفي نفس السياق حصر المؤسسات التابعة لوزارات أخرى غير وزارة الشؤون الثقافية و التي يمكن في إطار التعاون المتبادل أن تستعمل ويستفاد منها في كل نشاط ثقافي و التي تستعمل الآن دون طاقتها .

ثالثا : يتطلب هذا العمل كذلك تقييم أنظمة التواصل داخل المؤسسات و خارجها الخاصة بالثقافة لحصر مظاهر الضعف و النقص الذي يحول دون تبديد الجهود و ضياع الإمكانيات.

رابعا: يتطلب الموقف كذلك إعطاء أهمية بالغة للفاعلين و المسؤولين عن الثقافة في هذه الدور و المؤسسات و ذلك بتحديد و توزيع الأدوار دون إهمال مستوى الكفاءات، مع وضع الفاعل الثقافي الكفاء و المناسب في المكان المناسب .

خامسا : يتطلب الموقف كذلك، تحديد الإمكانيات المادية المتوفرة و البحث عن مصادر التمويل و التواصل و الشراكة بين مختلف المؤسسات المعنية .

إن هذا العمل الأولي و التقييمي للوضعية الراهنة، يمكننا من الوقوف على مكامن الضعف و النقص في ما هو متوفر، كما يمكننا من إرساء دعائم تصور موضوعي تبعا للحاجيات و التطلعات الواقعية، ما يحثنا على المزيد من الوسائل و المستلزمات الضرورية لكل تنمية ثقافية ترسخ لثقافة المودة و الحب و السلام، تعتبر الإنسان هو المحرك و الهدف لها على الصعيدين الوطني و الجهوي فبالإضافة إلى هذا التحديد و التدقيق في معطيات الواقع الراهن، نلاحظ بناء على التزايد الكبير في عدد السكان و تنوع الشرائح الاجتماعية و تمايزها اجتماعيا و اقتصاديا ووعيا... الخ نقول نلاحظ:

- ضرورة المزيد من الوسائل البنوية كخلق دور للثقافة في جميع الجهات و تشمل المدينة و البادية و القرى.
- تزويد هذه الدور بالتجهيزات الأساسية كالأدوات الضرورية لمختلف الأنشطة الثقافية من مسرح، رسم، تشكيل، موسيقى، الرقص، رياضة، و الأدوات السمعية – البصرية و الإعلاميات و الانترنت إلخ.
- تنويع المرافق داخل هذه الدور لتصبح ملائمة لمختلف الممارسات الثقافية كالمسرح، و السينما، و المحاضرات، و المناظرات ، و اللقاءات، الخ...
- خلق قنوات التواصل بين هذه المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الثقافية و مؤسسات و دور تقوم بنفس الدور تابعة لوزارات أخرى أو هيئات دولية أخرى و ذلك من أجل التنسيق و التعاون المتبادل كي لا تضيع الجهود و تبدد الإمكانيات.

شروط و مقتضيات و ممارسة و تحقيق التنمية الثقافية الداعمة للمسلم و التسامح:

- إن تحقيق التنمية الثقافية تبعا لهذا المنظور الذي عرضناه أعلاه، يعتبر شراكة تتطلب مساهمة الجميع دون الانغلاق و الاقتصار فقط على نخبة المثقفين الفاعلين .شراكة تتضمن مساهمة مختلف الشرائح الاجتماعية و العمرية، من أجل تحقيق النماء الاجتماعي الشمولي المستهدف مع الحفاظ بطبيعة الحال على بعض الثوابت المرتبطة بالهوية الثقافية هذا دون إغفال الجهوية

الثقافية و تنوعها و غناها و التي تتطلب بلورتها و تعميقها باعتبارها رافدا أساسيا من روافد الثقافة المغربية. فلتحقق هذه الأهداف نقترح ما يلي :

- تنمية و تشجيع المشاريع الثقافية داخل المؤسسات المعنية بالتنمية الثقافية، و الأخذ بأيدي الكتاب و الفاعلين الثقافيين على اختلاف تصوراتهم و تخصصاتهم، وذلك بتوفير المساعدة اللازمة للأنشطة التي يرغبون في ممارستها و تنفيذها.

- ربط الاتصال بالمؤسسات التعليمية، كي يتعود التلاميذ على ممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة حسب مشاربهم و مواهبهم و قدراتهم من موسيقى، مطالعة، رقص، مسرح... إلخ و ذلك بمقابل رمزي ...

- فتح المجال للطاقت التربوي (أساتذة- معلمين... الخ). في المدارس كي يساهم في تنشيط الثقافة و تنميتها في مختلف المؤسسات الخاصة بالثقافة و التابعة لوزارة الشؤون الثقافية و الغير التابعة لها، حيث نلاحظ اليوم عددا من التلاميذ يرغبون في مواصلة نشاط معين و لكن يشكون من عدم وجود المجال و الظروف المناسبة وربما لعدم كفاية ما هو موجود حاليا على مستوى البنية التحتية و على مستوى التجهيز .

- تشجيع الشباب على ولوج هذه المؤسسات و تعويده على زيارة دور الثقافة و المؤسسات الخاصة بذلك، وذلك بالاستجابة لحاجاته و رغباته التي يشعر أنه لا يجدها و لا يشبعها بالشكل الكافي في ما هو متوفر الآن.

- الاهتمام بتنمية عادة القراءة عند الأطفال و الشباب و تحبيبهم الكتاب و ما يحل محله.

- إحداث خزانات الكتب و تعميمها إما على شكل خزانات قارة أو متنقلة.

- تشجيع ثقافة الطفل و ذلك بتدعيم دور النشر و الكتاب لإصدار مزيد من المجالات و الكتب خاصة الكتب المصورة.

- ضرورة توفير مساحات لتنشيط و لعب الأطفال في كل تجزئة أو مجموعة سكنية و ذلك بإحداث منشآت ثقافية و تربوية و تنشيطية ورياضية مناسبة للأطفال و الشباب وربطها نسبيا بالخصوصيات المحلية.

- إحداث نوادي للثقافة خاصة بمختلف الشرائح الاجتماعية (الطفولة/الشباب/المرأة/الرجل... الخ) و ذلك في مختلف الأحياء السكنية بالمدينة و القرية، و تقوم الجماعات و المجالس المنتخبة بالتنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية بالمساهمة المادية و المعنوية.

- العمل على ان تتلاءم الأندية و الأنشطة الثقافية و الترفيهية مع خصوصيات البيئة المحيطة.

- العمل على التنسيق بين الفعاليات الثقافية في مختلف المؤسسات السياحية و الاجتماعية، في المدينة و القرية على الصعيدين الجهوي و الوطني وذلك في إطار سياسة شمولية تركز، كما

- هو الشأن في بلادنا على تدعيم الجهوية و تنميتها اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا وسياسيا الخ. وهذا الدور يمكن إسناده على المستوى الجهوي إلى الجماعات المحلية و المجالس البلدية .
- المزيد من دعم الجمعيات و المنظمات و الهيئات التي تهتم و ترعى الثقافة وذلك بتزويدها بالأطر و الأدوات و المنح لمساعدتها على القيام برسالتها في أحسن الأحوال.
 - حث وسائل الإعلام الوطنية على ضرورة تبني البرامج ذات الأهداف التربوية و الثقافية التي تتجمع مع مقوماتنا الوطنية و تحترم مقدساتنا الدينية .
 - العمل على إعداد برامج إذاعية تعنى بمجالات التوعية و التربية و التكوين لفائدة كل الشرائح الاجتماعية و ذلك بتنسيق مع المختصين في المجالات الثقافية المتنوعة و بالأخص مع العاملين في المؤسسات المعنية بالشؤون الثقافية .
 - العمل على تنظيم دورات تدريبية لفائدة الأطر المعنية بالتنشيط و بإنتاج برامج ثقافية تتجاوب مع المقومات الأساسية للمجتمع .

خلاصة:

تلك بعض المقترحات سقناها في إطار منظور شمولي للتنمية الثقافية باعتبارها تكتسي أهمية بالغة في كل تقدم و نماء اجتماعي متوازن ينطلق من الإنسان و يعود إليه بعيدا عن ثقافة التعصب السلبي. فهناك عدة دراسات تمت و تتم حاليا بحثا عن الوسائل و الآليات المتنوعة لمقاومة التعصب السلبي بين مختلف الأشخاص و الجماعات لما يتضمنه من مشكلات ضارة بالعيش في سلام و تسامح و طمأنينة، مشكلات دينية واجتماعية وسياسية و اقتصادية الخ. وبناء عليه، يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات في هذا المجال للتخفيف من التعصب.

أ- بينت الدراسات النفسية الاجتماعية أن زيادة التفاعل و التواصل بين الأشخاص و الجماعات يزيد من فرص تحقيق التعصب ومقاومته، شريطة أن تكون فرص الاتصال و التفاعل مبنية على التعاون لا التنافس، و أن تكون شخصيات الأفراد و اتجاهاتهم من النمط المنفتح القابل للتغيير.

ب- ابلوغ هذا الهدف المتمثل في التخفيف من التعصب، يلزم نشر و تعميم المبادئ المرتبطة بشكل قوي بالمساواة و تكافؤ الفرص و التسامح الاجتماعي و حرية الرأي.

ت- نشر المعلومات الصحيحة و إعطاء البيانات الموضوعية المتجردة عن الأفراد و الجماعات ، و تنظيم الزيارات الميدانية تتيح فرص التفاعل الإيجابي و التعاون بينهم.

ث- بث روح التعاون و التعاطف بين أفراد المجتمع عن طريق الإعلام و البرامج التربوية و مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة.

ج- ترسيخ مبادئ التسامح و التعاون المبنوثة في التراث و في ثوابت الأمة كالقران و السنة، بالعمل على بثها بشكل صحيح بعيدا عن الاستغلال السياسي خدمة للعيش الأمن في سلم و تعاون.

المراجع المعتمدة:

- توفيق مرعي وأحمد بلقيس : الميسر في علم النفس الاجتماعي، عمان دار الفرقان، 1984
- حدية المصطفى، التربية الوالدية، الرؤية الإسلامية بتنظيماتها القيمية . رابانيت 2013
- مصطفى حدية : التنشئة الاجتماعية والهوية، دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتمدرس بالمغرب، ترجمة: محمد بن الشيخ، منشورات كلية الآداب – الرباط- 1996.
- حدية المصطفى، قضايا ابستمولوجية في علم النفس الاجتماعي، في مجموعة من المؤلفين: إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، توبقال 1987.
- العلامة الشيخ عبد الله بن بيه: الدولة الوطنية في المجتمعات المسلمة. 2016
- د. خالد الصمدي: القيم الإسلامية في المناهج الدراسية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2003
- سيد محمد غنيم : سيكولوجية الشخصية، القاهرة، دار النهضة العربية .
- Deutsh M . et Krauss R . M., les théories en psychologie sociale, Mouton / Paris / La haye, 1972.